حِراك

البيئة القهرية في إعادة إنتاج الحيز المكاني:

كفر عقب نموذجاً

2018

الفهرس

3 الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهدافها

3 المقدمة

4 الأطروحة المركزية

4 السؤال المركزي

4 الأسئلة الفرعية

4 تعريف المصطلحات إجرائياً

5 حدود ومحددات الدراسة

6 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

6 خلفية تاريخية

7 الإطار النظري

10 جدار الضمّ والتوسع (جدار الفصل العنصري حول القدس)

11 الوضع القانونيّ المعقد

13 التوسع الاستيطانيّ

14 البنية التحتية والخدمات (الكهرباء والمياه والصرف الصحي)

15 الحياة الاجتماعية

17 الفصل الثالث: تصميم الدراسة

17 منهجية وأدوات الدراسة

17 مجتمع وعينة الدراسة

17 إجراءات الدراسة

18 الفصل الرابع: نتائج الدراسة

20 الفصل الخامس: خلاصة وتوصيات

22 المراجع

23 الملاحق

تم إصدار هذا البحث بدعم من الاتحاد الاوروبي.

محتويات هذا البحث من مسؤولية المؤلف ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي

إعداد:

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية

تدقيق لغوي:

سماح ناصر الدين

إشراف:

خليل أبو خديجة

تم إنتاج هذا البحث ضمن مشروع حراك المنفذ في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية
بالشراكة مع مساعدات الكنيسة الدنماركية وبتمويل من الاتحاد الاوروبي.

حقوق النشر محفوظة لمؤسسة الرؤيا الفلسطينية© 2017

يمكن إعادة استخدام ونشر البحث أو أجزاء منه بشرط الإشارة إلى المصدر

الفصل الأول:
مشكلة الدراسة وأهدافها

المقدمة

لعل البيئة القهرية التي يتم إنتهاجها يوميّا في مدينة القدس من أهم المسببات التي أدت إلى التهجير القسري، إذ أصبح ممنهجًا ومستمرًا منذ بداية النكبة 1948 وحتى هذه اللحظة، فالاستعمار بنية وليس حدثًا، الأمر الذي دفع حوالي 90 ألف نسمة من المقيمين في مدينة القدس للهجرة إلى حي كفر عقب ليصبح عدد المقيمين المقدسيين فيه حوالي 100 ألف نسمة [1] من أصل 422 ألف مقيم فلسطيني في مدينة القدس[2].

بموجب اتفاقية جنيف الرابعة[3] وتحديدًا المادة 49: «يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة أيًا كانت دواعيه»[4]. وبناء على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين،[5] ووفقًا لنظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية،[6] فإن ذلك يشكل خرقًا للقانون الإنساني، إذ تعمل إسرائيل على إفراغ القدس من المقيمين المقدسيين وتهجيرهم إلى أماكن أخرى قد يكون فيها إشكاليات قانونية للسكن بالنسبة للمقيم المقدسي، وتعتبر كفر عقب حسب القانون منطقة تتبع لحدود بلدية الاحتلال في القدس، لكنها على أرض الواقع فصلها جدار الفصل العنصري عن باقي أنحاء مدينة القدس، وغدت تشبه الغيتو[7]، فحسب اتفاقية أوسلو[8] تم تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب،ج)[9]، ويقع جزء من أراضي كفر عقب تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، والجزء الآخر يتبع بلدية الاحتلال في القدس، وبالتالي لا يحق لأمن السلطة الفلسطينية الوصول إليها إلا بتنسيق أمني، وفي واقع غياب تطبيق القانون فعليًا في كفر عقب، فيتم اللجوء في حل النزاعات وفض المشكلات للسلطة العشائرية المتمثلة برجال الإصلاح، وأحياناً للتنظيمات المحلية، وقديمًا للمجلس القروي والذي تحول في منتصف العام المنصرم (2016) إلى بلدية كفر عقب.

1 عوض، عماد. مقابلة مع رئيس بلدية كفر عقب الحالي، حاورته نجلاء أبو شلبك وياسمين مسودة بتاريخ 2017/7/13.

2 عواودة، وديع. 2016.عدد سكان القدس زاد عشرة أضعاف منذ 1948. القدس العربي. تاريخ الوصول 2017/6/10. .http://www.alquds.co.uk/?p=5457

3 اتفاقية جنيف الرابعة: هي إحدى المعاهدات الأربع لاتفاقيات جنيف، اعتمدت عام 1949، وتختص بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

4 اتفاقية جنيف الرابعة. 1949. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

5 الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين: هي اتفاقية متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة تتم إقرارها عام 1951، تعرّف لفظة "لاجئ" وتحدد حقوق الأفراد الذين يمنحون حق اللجوء ومسؤوليات الدول التي تستقبل اللاجئين.

6 نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية: هو كيان دولي مستمر أقيم في روما عام 1998 يتولى مهمة المحاسبة على ما تشهده الحروب والنزاعات المختلفة من انتهاكات واضحة للحقوق الأساسية التي كفلها القانون الدولي للإنسان.

7 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit

8 . إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية: المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993). 1993. مجلة الدراسات الفلسطينية، 4، (16)، 175.

9 مناطق أ: هي المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة أمنيًا وإداريًا.
مناطق ب: هي المنطقة التابعة للسلطة الفلسطينية إداريًا، ولإسرائيل أمنيًا.
مناطق ج: هي المنطقة التابعة لإسرائيل أمنيًا وإداريًا.

الأطروحة المركزية

تتناول هذه الدراسة البيئة القهرية والظروف المعيشية الصعبة والخانقة، التي يتم فرضها على المقيم في مدينة القدس بشكل ممنهج ومستمر، حيث تمس هذه الظروف حياته اليومية، وتؤدي إلى التهجير القسري سواء أكان فرديا أم جماعيا، وتنبثق آثار البيئة القهرية عن مسببات وعوامل عديدة مثل: هدم البيوت، والإعدامات الميدانية، وأزمة السكن والتعليم والصحة، وسحب الإقامات، وجدار الفصل العنصري وغيرها، مما يدفع المقيم في مدينة القدس إلى البحث عن تدابير قانونية تمكنه من محاولة الحد من آثار البيئة القهرية التي يعايشها يوميّا، وذلك من أجل توفير ظروف معيشية أفضل تؤدي إلى الحد من التهجير القسري.

السؤال المركزي

كيف تؤثر البيئة القهرية على المقيمين في مدينة القدس؟

الأسئلة الفرعية

1. كيف يعمل جدار الفصل العنصري كعنصر من عناصر البيئة القهرية على تسهيل سحب بطاقات الإقامة من المقيمين في مدينة القدس؟
2. كيف استغلت إسرائيل ما يسمى ببند خرق الولاء من قانون «الدخول إلى إسرائيل»10 لسحب إقامات المقيمين في مدينة القدس؟
3. كيف يسهم إعادة ترسيم حدود «بلدية القدس» المستمر في زيادة مساحة المناطق الإسرائيلية على حساب المناطق الفلسطينية؟

تعريف المصطلحات إجرائيًا

1. **البيئة القهرية:** المسببات والعوامل التي يعايشها المقيم في مدينة القدس على المدى اليومي وتؤدي على المدى الأبعد إلى حدوث التهجير القسري، ونقصد بها في هذه الجزئية سحب بطاقات إقامات المقدسيين.
2. **قانون الدخول إلى إسرائيل:** ويقضي بسحب بطاقة الإقامة المقدسية لكل مقدسي ينقل مكان سكنه خارج حدود بلدية القدس لمدة سبع سنوات، مع العلم أن بلدية الاحتلال تعيد ترسيم حدود القدس باستمرار، كذلك تسحب بطاقة الإقامة المقدسية لكل من يقوم بأي فعل عدائي تجاه إسرائيل أو أي فعل يمس أمن إسرائيل، فيتم معاقبة كل العائلة بسحب الإقامة منها وهذا ما يُعرف ببند خرق الولاء.

10 قانون الدخول إلى إسرائيل: هو هو قانون تم تشريعه عام 1952 يرتب دخول مواطني الدول الأجنبية إلى إسرائيل، يعطي أفضلية للقادمين الجدد على أساس قانون العودة، ويتعامل معهم على أنهم مواطنين في الدولة.

حدود ومحددات الدراسة

اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية من منطقة كفر عقب، كعينة من مجتمع الدراسة الكلي المتمثل بحدود بلدية القدس؛ وذلك بسبب كبر حجم العينة الكلية، وقد أجريت الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري أيار وتموز للعام 2017، أما من حيث الأدوات فتتحدد في أدوات البحث المستخدمة وتشمل: أداوات الملاحظة الميدانية، والمقابلات الشخصية، ومقارنة الصور الجوية قبل وبعد الجدار، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك تعاون كبير من سكان كفر عقب؛ وذلك نتيجة تخوف السكان الذين يقومون بإثبات أماكن سكنهم بشكل دوري أمام دولة الاحتلال، فالبعض منهم يمتلك منزلاً آخر في مناطق تابعة للسلطة الفلسطينية، لكنه ينكر ذلك خوفًا من أن يفقد بطاقة إقامته في القدس، ما يؤكد أثر البيئة القهرية على السكان.

الفصل الثاني:
الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

خلفية تاريخية

استقر في كفر عقب في العام 2000 قبل الميلاد الكنعانيون واليبوسيون، وقد أنشئت القرية الحديثة عام 1600 ق.م. وسميت بهذا الاسم نسبة إلى شخص يدعى «كفير» والذي تقول المصادر أنه مرّ بقافلته في المنطقة في العهد العثمانيّ ومكث عند بئر الماء المتواجد في المنطقة، أما كلمة «عقب» فأتت من «عَقِبَ» أي بقي في المنطقة، فيما تطوّر اللفظ ليصبح «كفر عقب».[11]

حتى عام 1967 كانت كفر عقب حيّا فلسطينيّا راقيّا، ومنذ ذلك الحين شهدت إنفجارا سكانيا حيث ازداد عدد السّكان فيها بشكل كبير، فازداد من10 آلاف نسمة إلى ما يقارب 60 ألف نسمة، ويقطنها حاليّا حوالي 100 ألف نسمة حسب إحصائيات بلديتها، وإلى جانب ذلك فإن أراضي القرية آخذة في التناقص المستمر بسبب سياسة مصادرة الأراضي التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، إذ بلغت مساحة الأراضي المصادرة في كفر عقب حتى عام 2015 حوالي 1710 دونمًا[12].

تبلغ مساحة كفر عقب حسب ما سجلت بلديتها نحو (5472) دونمًا، وتقع كفر عقب على بعد 13 كم من مدينة القدس وعلى بعد 4 كم من مدينة رام الله[13]، وتقسم المنطقة على اعتبار أنها منطقة تابعة للقدس معترف بها من قبل حكومة الاحتلال بعد المخطط الذي أنشأه رئيس بلدية الاحتلال السابق إيهود أولمرت، الذي يسعى فيه لتفريغ مدينة القدس من سكانها إلى الأطراف، وذلك عن طريق ثلاث مناطق رئيسية مقدسية داخل جدار الفصل العنصري[14].

فمنذ احتلال مدينة القدس عام 1967 أقامت دولة الاحتلال منطقة صناعية، وضمّت مساحات من الأراضي لنفوذ بلدية الاحتلال، وأنشأت شارع القدس – رام الله ، وطوّرت المطار في منطقة القرية، وعقب خطوة إسرائيل غير القانونية والأحادية بضم القدس الشرقية سنة 1967 توسّعت حدود المدينة ثلاثة أضعاف عمّا كانت عليه، وباتت تضم أراضي 28 قرية محتلة حديثًا ومحيطة بها. (انظر الملحق رقم 1).

إنّ بسط الهيمنة البلدية والإدارية على جميع الأراضي الجديدة التي ضُمّت حديثاً إلى القدس، والتي تم تقنينها من خلال تعديل إسرائيل لـ « قوانين الدولة» و»قانون الأساس» للقدس، أدى لاحقاً إلى فرض

11 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit

12 http://poica.org/2015/12/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%%8A%D8%B9-%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%AA%D9%D9%-%82%D9%8A%D8%B9%D9%81-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%B9%D9%8A%84-%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9/ .

13 يعقوب، نصر وآخرون. 2016. تقييم الاحتياجات الأساسية " كفر عقب ". الملتقى الفكري العربي. ص 7.

14 الخطيب، نورا .كفر عقب خارج حدود القانون. الديار. تاريخ الوصول 8/7/ 2017. http://www.addiyar.com/

إسرائيل نظام «الإقامة الدائمة»، ففي تلك الفترة أجرت السلطات الإسرائيلية إحصاءً، أعطت بموجبه وضعية «الإقامة الدائمة»[15] لنحو 66.000 مقيمًا وجدوا جسديًا في مدينة القدس، بينما خسر الذين لم يتواجدوا في مدينة القدس وقت الإحصاء حقهم في الإقامة فيها.

ومقارنة مع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن وضعية الإقامة الدائمة توفّر درجة معينة من حرية الحركة، والحق في الحياة والعمل في إسرائيل، وكذلك الحق في الحصول على الرعاية الاجتماعية والصحية التي تؤمنها مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، لكن على الرغم من ارتباطهم قديم العهد بالقدس، فإن المقيمين الدائمين لا يحصلون على حقوق المواطنة، وحدود ارتباطهم القانوني بالدولة هي إقامتهم الدائمة، أي أنهم، بخلاف المواطنين الإسرائيليين - إذ يعدّ إلغاء الجنسية الإسرائيلية مستحيلًا نظريًا- فإنّ خطر إلغاء الإقامة الدائمة ماثل دائمًا، وخاضع تمامًا للتقدير المطلق لوزير الداخلية، ومن هنا يبرز خطر الإلغاء الجماعي لإقامات الفلسطينيين المقدسيين المقيمين «خارج» الجدار.

منذ سنة 1967 تم إلغاء حقوق الإقامة لحوالي 14.200 شخصًا من حاملي بطاقات الإقامة الدائمة في القدس الشرقية، بحجة أن هؤلاء المقيمين في معظمهم لم يعودوا يستوفون متطلبات «قانون الدخول إلى إسرائيل» الذي اعتُمد في سنة 1995، والذي ينص على أنه «يتعين على حاملي بطاقات الإقامة الدائمة أن يثبتوا دوريًا أنهم يقيمون ضمن حدود بلدية القدس، وأن يقدّموا الأوراق الثبوتية التي تؤكد ذلك»[16].

أُدخل في سنة 2003 تعديل على قانون الجنسية حظرَ على الفلسطينيين حاملي الإقامة الدائمة، والمتزوجين بفلسطينيات من الضفة الغربية أو غزة، تقديم طلب لمّ شمل العائلة كي تتمكن زوجاتهم من الحصول على الإقامة في مدينة القدس، وبالتالي أُجبر العديد من أصحاب الإقامات الدائمة الذين مُنعوا من لمّ شمل عائلاتهم ولا يستطيعون الإقامة « قانونيًا» في مدينة القدس مع عائلاتهم، على الانتقال إلى مناطق يحافظون فيها على حقوق إقامتهم من خلال تطبيق شروط «قانون الدخول إلى إسرائيل»، أو سيتعرضون لخطر خسارة إقاماتهم إذا ما سكنوا خارج حدود مدينة القدس، وتعد كفر عقب واحدة من هذه المناطق، ورغم أنه تم إقصاؤها خارج الجدار وحاجز قلنديا، إلا أنها تقع ضمن حدود بلدية القدس وفقًا لترسيم الحدود الإسرائيلي، أي أنها توفر قاعدة قانونية للعائلات على اختلاف أوضاعهم القانونية من أجل العيش معًا.

الإطار النظري

عرّف لورينزو فيريتشيني Lorenzo Verachini (2010)[17] مفهوم الترانسفير بأنه يقوم بشكل أساسي في كل مشاريع الاستعمار الاستيطاني على أوهام تطهير الجسم السياسي الاستيطاني من الأغيار الأصلانيين في نهاية المطاف، بحكم أن وجودهم يشكل تحدي للشرعية الأساسية للمستوطن، بينما يشكل وجود الأغيار غير الأصلانيين تأكيدًا على مصداقية ادعاء الأصلانية للمستوطنين، يدّعي فيريتشيني أن الترانسفير

15 الإقامة الدائمة: هي المكانة القانونية التي يتمتع بها سكان شرق القدس، ولكن إسرائيل تتعامل معهم كغرباء يمكنها سلبهم مكانتهم إذا لم يتسوفوا شروط إثبات مكان إقامتهم الدائم في حدود بلدية مدينة القدس. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. http://www.acri.org.il/ar/?cat=85 .

16 حمودة، دعاء وآخرون. 2016. ما وراء الحيّز المكاني: القدس الشرقية، كفر عقب، وسياسات المعاناة اليومية. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 108. 150.

17 Veracini, L.. (2010). Settler Colonialism: A Theoretical Overview. Springer.

يشمل تشكيلة واسعة من الأساليب والأنواع والأصناف التي قد تتعارض في بعض الأحيان، وقد تتسلسل في تطبيقها، أو تطبق مع بعضها البعض، أو مجموعة متنوعة منها، أو إحداها فقط، وتختلف الأصناف المستخدمة من الترانسفير تبعًا لتحديات وخصوصيات كل مشروع استعمار استيطاني، وطبيعة المستجدات التي تواجه كل مشروع وغيرها من الاعتبارات، ويكون بعضها أكثر عدوانية من غيرها، وبعضها يعمل على المستوى النظري أو العملي أو كلاهما، ومخاوف كل حالة استيطانية تقدم أشكالاً ترانسفيرية جديدة، إلا أن الهدف من كل أصناف الترانسفير هي إقصاء وإلغاء الأصلانيين على المستوى العملي أو الأيديولوجي أو السياسي أو الدبلوماسي أو القانوني أو الاحصائي وغيرها، إذ أنّ تغييب وإقصاء الأصلاني عن الوجود يسرّع من نجاح المشروع الاستعماري الاستيطاني ويعمق شرعية وجوده، ويشكل بالأساس نقطة نجاحه.

ويجادل باتريك وولف[18] بأن الاستعمار الاستيطاني هو بالضرورة إلغائي ولكن ليس كل إلغاء أو تصفية للأصلانيين هي إبادة، وهذا الإلغاء يقوم على استخدام لغة العرق بحيث تتم عرقنة الأصلانيين أثناء عملية استهدافهم، والعرقنة هي جزء من عملية الاستهداف التي بدورها هي جزء من عملية الإلغاء وكل عملية الإلغاء أو التصفية هي في سبيل الوصول إلى الأرض، وعملية الإلغاء، التي هي فحوى الاستعمار الاستيطاني، هي مبدأ ناظم للمجتمع الاستعماري الاستيطاني وجزء من بنيته إذ أنه يعد عملية مستمرة، فمنطق الإلغاء الاستعماري الاستيطاني ليس مجرد عمليات تصفية للأصلانيين، وإنما عملية بناء للمجتمع الاستعماري الاستيطاني بتفكيك المجتمع الأصلاني، فمنطق الإلغاء هو فعلاً يقابل منطق البناء للمجتمع الاستيطاني، وبحكم تزامن كلا العمليتين، وبحكم كون البناء يسير جنبًا إلى جنب وعلى أنقاض المجتمع الجاري تدميره فإنّ المجتمع الأصلاني أيضًا يؤثر بالمجتمع المستعمِر في شكله وبنيته دون أن يدرك المشروع الاستيطاني ذلك.

يضيف وولف أن بعض الحقوق التي قد يحصل عليها بعض الأصلانيين في مكان ما هي نتيجة توازنات قوى بين القوى الاستعمارية ورغبة في وقف دوامة الحرب فيما بينها وقدرة الأصلانيين على المناورة واللعب على الصراع بين هذه القوى وليس إلغاءً لمبدأ عمل تصفية الأصلاني، فسرعان ما تدشن عملية الإلغاء من جديد عن تغير الظروف الدولية والمحلية، وأخيرًا فإن تصفية الأصلانيين تستند إلى عقيدة الاكتشاف حيث تملك الدولة الاستعمارية عند اكتشافها لأي رقعة جغرافية حق السيادة والملكية، ويعتبر السكان الأصلانيون مجرد مقيمين على هذه الأرض وعاملين عليها، وبذلك يجوز إلغاؤهم وتصفيتهم على أيدي أصحاب السيادة والملكية في أي وقت من الأوقات فالهدف هو الوصول إلى الأرض.

الطرد والإبعاد (الترانسفير) إثني (Ethnic) سواء داخل أو خارج المناطق المسيطر عليها أو التي يدعي أحقيتهم بها المستوطنون لدى فيريتشيني، و قتل وإزالة منازل وأثر الناس لدى وولف، وكلاهما يقصد به الإزالة والطرد الجسدي للأصلانيين على يد المستوطنين بترهيبهم، وتخويفهم، ومهاجمتهم، ومحاصرتهم، وترحيلهم بالقسر، وتدمير إرثهم السابق ومنازلهم وفضائهم التقليدي ومنازلهم وملامح المكان من ورائهم.

يستهلّ أغامبين في كتابه «حالة الاستثناء»[19] بعرض إشكالية الاستثناء كحالة صعبة التلمس والإدراك في الواقع المتعين؛ فمنذ أن أسّس كارل شميت (1888 -1985)، فقيه القانون الدولي وأبرز منظري نظرية السيادة، للتلازم الجوهري بين «حالة الاستثناء» والسيادة، من خلال تدشين صاحب السيادة والسلطة في

18 Wolf, Patrick. 2006. Settler Colonialism and the Elimination of the Native. Journal of genocide research, 8(4), 389.

19 أجامبين، جورجيو. 2015. حالة الاستثناء- الانسان الحرام. مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة. ص 41.

«إقرار حالة الاستثناء» أو إعلانه للحرب، بدا القانون العام، وحتى يومنا هذا، يفتقر إلى نظرية عن «حالة الاستثناء».

يعتبر أغامبين أن حالة الاستثناء تقع على الحدود الفاصلة بين السياسة والقانون، ومن ثَمَّ فإنه يصعب تعريفها، كشأن الحرب الأهلية مثلاً والانتفاضة والمقاومة، كما أنها تقع على «حافة غامضة» في نقطة التقاطع للمسارين السياسي والقانوني، أي أن «حالة الاستثناء» هي تلك الحالة التي يسهل فيها «تبرير» أي أفعال يقوم بها صاحب السيادة، الذي يمتلك سلطة مطلقة، حفاظًا على النظام القانوني، وكأنها تعليق للقانون من أجل القانون.

بهذا يثبت أغامبين أن حالة الاستثناء ليست مرادفًا لمفهومي «حالة الحصار» أو «الأحكام العرفية» واللذان يكشفان عن العلاقة التي تربطهما بحالة الحرب، إن هذا الإلحاق بهذين المصطلحين لظاهرة حالة الاستثناء سيكون مضللاً لفهم تلك الحالة بصورة أو بأخرى، فحالة الاستثناء ليست قانونًا خاصًا، كقانون الحرب، بل هي تعليق للعمل بالنظام القانوني، وعلى هذا الأساس، فهي تُعيّن عتبة أو حدود هذا النظام.[20]

إن هذا الإدماج الصريح لتعليق القانون من خلال قانون صوري، وإعلان الطوارئ، أو حالة الحصار، يظهر ضمن ظاهرة قانونية واحدة، هي ما أطلق عليه أغامبين حالة الاستثناء.

«مفهوم الحق في المدينة»: تعود أصول هذا المفهوم إلى عنوان كتاب للفيلسوف الفرنسي هنري لوفيفر، كان قد أصدره عام 1968، ويعرّف لوفيفر هذا «الحق» بالتعريف الطبيعي للسكان؛ أي « كل» الذين يقطنون في المدينة، وعليه تصبح مشاركة القاطنين في تصميم وبلورة الحيّز المديني الذي يعيشون فيه هي الأساس من أجل «إدارة ذاتية» يتولاها هؤلاء بأنفسهم، وهذه إحدى الأشكال الأكثر راديكالية لرفض إدارة الدولة للفضاء العام، وخلق سيادة رأس المال المُدار من قبلها، والذي تعمل على تراكمه بفرض تصوراتها المكانية عن الطبيعة وسكانها، وعليهم.

يمكن إرجاع موقع العشوائيات المتنامي في المدينة، وموقع قاطنيها -أجسادهم ومواردهم- في خريطة هذا الحيّز المُسْتَغَل، والخاضع للتجريد والاقتلاع،[21] في سياق مقارب يعيننا على فهم ماهيّة وأصول هذا الـ»ما وراء» وأثره في السياسة، أو حتى المعاني التي من الممكن أن تتعدّى نظريًا مفهوم «إعادة تشكيل المدينة».

وتأتي كفر عقب كنموذج جديد يضاف لأنواع الترانسفير، نموذج يظهر فيه كيف تحوّلت القرية إلى مخيّم، وتحوّل المخيّم إلى نشاط مستمر يُعاد إنتاجه مع إعادة إنتاج المُسبّب الرئيس له: الاستعمار، فالمخيّم هو الناتج الأكثر دلالة على نكبة فلسطين بداية، وعلى استمراريتها، إضافة إلى تحويلها لعشوائية المدينة مع الديناميكات الرأسمالية.

ووجود «الخيمة» (بالمعنى الماديّ) لم يعد شرطًا لوجود المخيّم التقليدي المرتبط بوجود الخيمة، فبعد مرور 69 عامًا، غدت عمليّة التهجير تتم بطرق أكثر ذكاءً وخبثًا، وفي المقابل غدت غزارة وكثافة العمران متعدّد الطوابق والمتلاصق ببعضه، شكلاً آخر من أشكال المخيّم الحديث في فلسطين، فالمخيم ناتج ظرف

20 نفس المصدر السابق. ص 47.

21 الأسعد، أنس. 2014. المدينة وما وراءها، نظرة في انتفاضات المدن. صحيفة العرب. تاريخ الوصول 2017/7/10. .http://alarab.co.uk/?id=16079

سياسي وممارسات استعمارية مهما تغيّر شكل العمران فيه، ويبقى السبب والنتيجة واضحين وكامنين في جوهر الصهيونية: الاحتلال.

جدار الضمّ والتوسع (جدار الفصل العنصري حول القدس)

أحد أهم جوانب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي مدينة القدس بما تمثله من مركز ثقل سياسي وديني واقتصادي واجتماعي، لذلك ما تزال موجودة في جميع المخططات الاحتلالية التهويدية الصهيونية منذ ما قبل بداية الانتداب البريطاني إلى يومنا الحالي، لكن بعد هزيمة عام 1967 اتخذت هذه الخطط والمخططات منحى أكثر تطرفًا وعنفًا باتجاه التطهير العرقي للفلسطينيين المقدسيين وإحلال اليهود محلهم.

بداية هذه الخطوات كانت عن طريق إعلان ما يسمى بلدية القدس ورسم حدود لها حول القدس، عُزل بسببها الكثير من قرى القدس خارج المدينة، كما تم ضم أحياء يهودية من القدس الغربية إليها، إضافة إلى بعض الأحياء والقرى الفلسطينية والكثير من الأراضي الخالية.

جعلّ الإعلان المساحة المضمومة حوالي 60%[22] إلا أنه وبعد المصادرة تم تقليص حجم المساحة الفلسطينية المحتلة عام 1967 من القدس إلى 16% فقط من مجمل المدينة مقابل 84% للأحياء اليهودية من القدس الغربية، ثم بدأت هذه البلدية بإطلاق مخططات هيكلية للقدس تحدد أماكن البناء والأراضي الخضراء وأراضي الدولة داخل المدينة، بالتالي قلصت هذه المخططات الهيكلية المساحة الممنوحة للبناء الفلسطيني بـ 14% فقط من أراضي القدس البالغ مساحتها 123 كم^2[23].

فعلى سبيل المثال نمت مدن على شكل حزام يتشكل من قرى الرام وجبع وكفر عقب وقلنديا وبيرنبالا والجيب والجديرة وبيت حنينا البلد كحزام واحد يحيط بشمال القدس، وينمو باتجاه الجنوب أي باتجاه مدينة القدس، وحزام شرقي آخر من قرى عناتا وحزما ومخيم شعفاط، كمسار تخطيطي يتماشى مع حزام المستوطنات أيضًا.

يعتبر بناء الجدار عقب الانتفاضة الثانية الضربة الأكثر دراماتيكية من بين الضّربات التي ألحقها الاحتلال الاسرائيلي بكفر عقب، ومع ذلك يجب التأكيد على أن بناء الجدار، وإن كان مدمِرًا بشكل خاصّ، إنما هو مجرد حلقة أخرى من الهجوم الاستعماري على القرية، والذي هو جزء لا يتجزأ من مساعي الاحتلال لتطهير القدس عرقيًا من سكانها الأصليين، وهي عملية مستمرة منذ نكبة عام 1948[24].

هذا الجدار الذي يبلغ طوله 181 كم أدى إلى عزل أحياء فلسطينية ضمن حدود بلدية القدس خارج المدينة مثل: كفر عقب ومخيم قلنديا والرام ومخيم شعفاط وأجزاء من أحياء أبوديس والعيزرية والسواحرة، عدا عن عزل قرى القدس مثل قرى شمال غرب القدس وشمال وشرق القدس، ويبلغ مجموع هذه التجمعات 22 تجمعًا فلسطينيًا بتعداد سكاني قدر بـ225 ألف فلسطيني نصفهم تقريبًا من حملة بطاقات الإقامة الإسرائيلية،

22 أمارة ، أحمد. 2009. شارع الطوق الشرقي: قانونية وآثار شارع الطوق الشرقي من منظور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. عيادة القدس لحقوق الإنسان- جامعة القدس وعيادة حقوق الإنسان الدولية- جامعة هارفرد. 36.

23 جمعة، جمال. 2010. جدار الفصل العنصري و»الاستيطان السياحي» في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهويد القدس. مجلة حوليات القدس، عدد 9، ص 12.

24 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول 2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit .

مما سيخفض تلقائيًا ومباشرة عدد الفلسطينيين في القدس مقابل اليهود.

كما أدى هذا الجدار إلى تقليص مساحة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في القدس، مقابل مضاعفة المساحة المخصصة للتوسع الاستيطاني اليهودي في المدينة، عدا عن الإجراءات والسياسات الإحتلالية المختلفة في المدينة لتخفيض هذه النسبة.

في النهاية فرض الجدار حزاما من المستوطنات والجدران حول القدس، مما عزلها عن محيطها الفلسطيني وعزلَ أحياءها داخليا وخارجيا، مما أدى إلى فك الارتباط والفصل بين أحياء القدس نفسها، وإلى فك الارتباط والفصل بين القدس وباقي مدن الضفة الغربية.[25]

وبقيت كفر عقب خارج الجدار(انظر الملحق رقم 2)، أي أنها أصبحت معزولة عن القدس، ولكن بقي الجزء الأكبر من أراضي كفر عقب رسميًا وقانونيًا ضمن منطقة نفوذ بلديّة الاحتلال في القدس، ولم يتم تقسيمها إلى مناطق (أ، ب، ج) حسب «إتفاقية أوسلو» كما تمّ تقسيم الضفة الغربية، بل بقيت القرية في التصنيف الذي كانت عليه ما قبل الاتفاقية، وبالتالي بقيت منطقة كفرعقب تحت سلطة بلدية الاحتلال رسميًا وقانونيًا، ولكن دون تطبيق سلطة فعلية تنفيذية على أراضيها، كما أن أجهزة أمن السلطة الفلسطينيّة لا تستطيع تطبيق القانون فيها بحكم اتفاقيات أوسلو التي تمنعها من ممارسة أي سلطة على مناطق القدس ومناطق ج والتي تشكل 63 % من أراضي الضفّة الغربية، وهي أيضًا مرتبطة على صعيد المستوى المعيش والاقتصاد بالضفة الغربية، وخارجها في آن واحد[26].

الوضع القانونيّ المعقد

مع بناء جدار الضمّ والتوسع غير الشرعي، تحوّلت كفر عقب إلى ما يشبه الغيتو الذي لا يتبع لسلطة أحد، من الناحية التقنية، تقع كفر عقب ضمن نفوذ وسلطة بلدية الاحتلال القضائية، ولكنها فعليًا مقطوعة عن بقية المدينة بواسطة الجدار فلا تتواجد في كفر عقب أي قوة شرطية أو سلطة محلية بشكل فعلي.[27]

وتعتبر بلدة كفر عقب من أكثر المناطق المقدسية تسجيلًا لحالات الفساد، وانعدام الضبط والالتزام، في ظل غياب القوانين فيها وانقسامها،[28] وفي ظل غياب القوانين فإن السكان في كفر عقب كما هو الحال في مناطق أخرى، يلجؤون إلى مؤسسات اجتماعية مختلفة لتحقيق الأمن الاجتماعي الغائب، فيلجؤون إلى العشائر ولجان الإصلاح تارة، وللتنظيمات السياسية تارة أخرى وتحديدًا لتنظيم حركة فتح الذي يتدخل في حل بعض القضايا، وبالتالي يظهر جليًا أنه لا «غياب تام» للقانون، فالقانون بتعريفه الإجرائي « المدني» هو الذي يغيب تطبيقه في الوقت الذي يلجأ الأهالي إلى مرجعيات قانونية كالتنظيمات السياسية ولجان الإصلاح والعشائر.

25 جمعة، جمال. 2010. جدار الفصل العنصري و»الاستيطان السياحي» في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهويد القدس. مجلة حوليات القدس، عدد 9، ص 12،13.

26 نابلسي، رازي. مخيّمات ما بعد أوسلو: كفر عقب نموذجاً. السفير العربي. تاريخ الوصول 2017/7/12. http://arabi.assafir.com/Article/5684.

27 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit .

28 الخطيب، نورا .كفر عقب خارج حدود القانون. الديار. تاريخ الوصول 8/7/ 2017. http://www.addiyar.com/ .

إن التعايش بين مرجعيات قانونية مدنية - قوانين أردنية وإسرائيلية - أثناء الاحتلال المباشر، ومرجعيات محدثة للمجالس التشريعية المعطلة بفعل الانقسام منذ أكثر من 9 سنوات، ومرجعيات تعتمد على رجال العشائر ولجان الإصلاح، ليس وليدا للحالة الراهنة (status quo) ولكنه توجه قديم، حيث تُظهر قراءة لجزء من التاريخ الاجتماعي للعائلات أن هنالك عوامل خارجية أيضًا لعبت دورًا في رفع شأن بعض العائلات أو الحط من شأن أخريات؛ ويظهر هذا جليًا في الحقب: العثمانية والانتدابية البريطانية والأردنية والإسرائيلية، وحتى في ظل السلطة الفلسطينية حيث قامت الأخيرة بتعزيز العشائرية مثلاً من خلال إنشاء دائرة العشائر بوزارة الداخلية.[29]

وقد توافد الكثير من الأزواج الشابة الفلسطينيّة ممن يحمل أحد منهما بطاقة هوية فلسطينية، ويحمل الآخر بطاقة الإقامة الإسرائيلية، إلى المنطقة باعتبارها منطقة تحلّ لهم مؤقتًا إشكالية لمّ الشمل، إذ بلغ عدد المتقدمين بطلبات لم الشمل عام 2015 حوالي 829 طلبًا تم قبول حوالي 24 طلبًا منها، وفي عام 2016 بلغ عدد طلبات لم الشمل ما يقارب 1000 طلب،[30] ولأن المنطقة تقع تحت نفوذ بلدية الاحتلال فإن الزوج من حملة بطاقة الإقامة الإسرائيلية لا يفقد إقامته في المدينة، وفي نفس الوقت فإن المنطقة المعزولة بالجدار عن مدينة القدس، فإنها تسمح للزوج الآخر الحامل لبطاقة الهوية الفلسطينيّة بالوصول إليها دون المرور بحواجز عسكرية تستلزم تصاريح إسرائيلية.

كما أن سكان كفر عقب مطالبون بدفع الضرائب (الأرنونا) لسلطات الاحتلال، فيلجأ الكثيرون للالتزام بدفع هذه الضرائب باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على بطاقات الإقامة الإسرائيلية التي بحوزتهم وتفادي سحب إقاماتهم، وبالتالي ضمان عدم منعهم من الوصول إلى مدينتهم، ومن المثير للسخرية أن السّكان يدفعون الضرائب لسلطات الاحتلال، ولكنهم في المقابل لا يحظون بخدمات بلدية إلا بشكل مقلص جدًا.[31]

, يشير الاستبعاد المادي الملموس لكفر عقب بسبب الجدار والطبيعة غير المستقرة لوضعها المقدسي الحالي، إلى احتمال إعادة رسم حدود بلدية القدس مستقبلا، بحيث تُستثنى كفر عقب منها، الأمر الذي يجعل العديد من المقيمين فيها قلقين إزاء مستقبل وضع عائلاتهم القانوني.[32]

وهذه الحالة القانونية تشبه إلى حد بعيد حالة الاستثناء عند أجامبين، فهي منطقة خارج القانون لكن في نفس الوقت اخترعت قانونها الخاص وتأقلمت مع الوضع السائد.

29 هلال ، جميل ، والسقا، أباهر. 2015. قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب. مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. 74 .

30 وتد، محمد. 2017. داخلية الاحتلال تعرقل طلبات لم الشمل للمقدسيين. عرب 48. تاريخ الوصول: 2017/8/30. https://www.arab48.co m/%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%%86%D9%8A%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%84-%D8%B7%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8D%A7%D9%82%D8%AF%D8%85%D9%84%D9%84%D9%84-%D9%85%D9%84%D8%B4%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%%D9%86%8A%D9%8A%D9%%B3%D9/2017/05/16/%D8%B1%82%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%/16/05/2017/8A%D8%B1%82%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%84%%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%84-%D8%B7%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8D%A7%D9%82%D8%AF%D8%85%D9%84%D9%84%D9%84-%D9%85%D9%84%D8%B4%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%%D9%86%8A%D9%8A%D9%%B3%D9 .

31 «فلسطينيون عالقون في أرض القدس الحرام»، موقع الإذاعة الوطنية العامّة، 2010. تاريخ الوصول 2017/7/11.

32 حمودة، دعاء وآخرون. 2016. ما وراء الحيّز المكاني: القدس الشرقية، كفر عقب، وسياسات المعاناة اليومية. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 108. 152.

التوسع الاستيطانيّ

قامتْ سلطات الاحتلال عام 2004 بهدم أربعة منازل في كفر عقب، وفي عام 2006 بهدم ثلاثة آخرين، في آب 2010، كُشف النقاب عن خطّة إسرائيلية تتضمن هدم 30 منزلاً في كفر عقب، ولكن بعد بناء جدار الضمّ والتوسع، هُدمت فقط 6 منازل.[33]

حاولت الدولة الإعلان عن بعض القسائم كأراضي دولة، ففي آب عام 2009 اكتشف أهالي القرية الفلسطينية كفر عقب أنه قد بدأ بناء 12 مبنىً غير قانوني على أراضيهم المحاذية لمستوطنة كوخاف يعقوب، وقام رئيس مجلس القرية في أعقاب ذلك بتقديم التماس إلى محكمة العدل العليا بتاريخ 2009/8/13، مطالبًا بمنع الاستمرار في بناء المباني، وبعد الالتماس أعلن قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي عن إغلاق المنطقة التي تمّ البناء فيها ومنع دخول الإسرائيليين إليها.

لكن رغم الأمر العسكري واصل مدنيون إسرائيليون السكن في المنطقة، بموجب اتفاق مع مستوطنة كوخاف يعقوب يجيز لهم السكن في المكان، كما قام بعضهم بالتوقيع على اتفاق مشابه بعد الإعلان عن إغلاق المنطقة، وعلى ضوء ذلك، تم تقديم شكوى للشرطة ضد المشتبه بخرقهم للأمر العسكري، ولكن الشرطة أغلقت ملف التحقيق دون محاكمتهم، ودون محاكمة قادة المستوطنة، وعناصر أخرى يُشتبه في تحفيزهم للسكان الإسرائيليين على خرق أمر اللواء، وجاء في الاستئناف الذي قدّمته جمعية «ييش دين» على قرار إغلاق التحقيق، أن هناك شُبهة بأن مهندس المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين قد أدلى بشهادة زور في الموضوع، وفي 2009/9/3 أصدرت محكمة العدل العليا أمرًا مع وقف التنفيذ يمنع كل أعمال البناء وربط المباني القائمة بالبنى التحتية وشق الطرق بين المباني.

وفي أيار 2013، أي بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة على تقديم الالتماس، وبينما كان لا يزال قيد المداولة القضائية، أعلن حارس الأملاك الحكومية والمتروكة في يهودا والسامرة عن حوالي 224 دونمًا من أصل 5472 من أراضي قرية كفر عقب أراضي دولة، بما فيها الأراضي التي في صلب الالتماس، وذلك دون إعلام مقدّمي الالتماس بذلك، وهو إجراء انتقدته محكمة العدل العليا بشدة، وفي أعقاب إعلان الحارس، شطبت محكمة العدل العليا الالتماس بسبب «تغييرات مختلفة في البنية الأساسية للحقائق والقوانين ذات الصلة بالموضوع»، غير أنها أبقت على الأمر الصادر في أيلول 2009.[34]

في الاستئناف رقم 13 / 56 ، 13 / 68 الذي قدّمته جمعية «ييش دين» إلى لجنة الاستئنافات العسكرية ضد هذا الإعلان، جاء أن هذا الاستئناف يهدف لإتاحة المجال لشرعنة البناء غير القانوني بأثر رجعي، وعليه فهذا الإعلان إنما جاء لتجاوز الإجراءات القانونية: تجاوز محكمة العدل العليا، تجاوز واجب تطبيق القانون وتجاوز المبادئ الأساسية لسلطة القانون، وجاء في الاستئناف أيضًا أن قرار الإعلان نُشر في مكتب مهندس المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين ولم يتمّ إبلاغ مجلس كفر عقب به.

33 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit .

34 التماس لوقف بناء مبانٍ غير قانونيّة بجوار مستوطنة كوخاف يعقوب وإلغاء الإعلان عن اعتبار أراضي كفر عقب أراضي دولة.2009. ييش دين..https://www.yesh-din.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%AE%D8%A7%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9/ .

في تموز 2016 قبلت اللجنة الاستئناف، وحدّدت بأن حقيقة البدء بإجراءات تنظيم الأراضي زمن الحكم الأردني للضفة هي أمر جوهري، مما يلزم بفحص وضع الأرض وما إذا كانت مزروعة في ستينات القرن الماضي، وليس عند البدء ببناء مستوطنة كوخاف يعقوب على الأراضي المحاذية، كما حدّدت لجنة الاستئناف أن الإعلان باطل، وأنه إذا رغبت الإدارة المدنية في الخروج بإعلان جديد فعليها فحص وضع الأرض في السنوات العشر التي سبقت بدء إجراءات التنظيم الأردنية، أي في سنوات الخمسينات.[35]

البنية التحتية والخدمات (الكهرباء والمياه والصرف الصحي)

فيما يخص الرفاه العام للسكان الموجودين تحت الإحتلال، تنص المادة 43 من اتفاقية لاهاي عام 1907: « إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال، يتعين على هذه الأخيرة قدر الإمكان تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك».

تُعتبر هذه المادة النص الأساسي الذي يبلور سلطة ودور القوة المحتلة في حالة الاحتلال كما وتُعتبر المادة 43 قاعدة عرفية[36] من قواعد القانون الدولي، حيث أنه حين تم تبني تلك المادة كانت تعكس التزامات الدولة المحتلة في حينه[37].

بعد بناء الجدار وانقطاع الاتصال الفعليّ المباشر بمدينة القدس المحتلة، انخفضت بنسبة كبيرة جدّا الخدمات التي تقدّم لدافعي الضرائب والتي يتوجب على الاحتلال توفيرها.

أما بخصوص الكهرباء فإنّ شركة كهرباء محافظة القدس توفر الكهرباء للقرية، وفي 28 تموز 2010، ووفقاً للقرار رقم 292/64، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في الحصول على مياه صحيّة والحق في الحصول على خدمات الصرف الصحيّ باعتبارها حقوقًا أساسية من حقوق الإنسان، وتواجه كفر عقب صعوبات جمّة في الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصّرف الصحيّ، إضافة إلى عدد من المشاكل الأخرى كالنمو غير المنظم، وانتشار الجرائم، واكتظاظ المدارس.

ولا تستجيب بلدية الاحتلال للمطالبات بحلّ أي مشكلة من مشاكل البنية التحتية في كفر عقب، وفي ضوء ذلك، وبعد حالات متكررة من فيضان المياه العادمة) انظر الملحق رقم 3)، قام السّكان عام 2000 بتمويل بناء شبكة صرف صحي من أموالهم الخاصة، بعد تجاهل طويل من قبل البلدية لمطالباتهم بترميم الشبكة الموجودة،[38] كما أن السّكان لا يتلقون خدمات بلدية منتظمة وفعالة فيما يتعلق بجمع النفايات، والخدمات

35 التماسات لوقف بناء مبانٍ غير قانونيّة بجوار مستوطنة كوخاف يعقوب وإلغاء الإعلان عن اعتبار أراضي كفر عقب أراضي دولة. 2009. ييش دين. https://www.yesh-din.org/ar/%D8%A7%D9%81-%82%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%8D-%D8%BA%D9%86%D9%85%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D8%A7%86%D9%88%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%%D9/.

36 قاعدة عرفية: هي مجموعة من القواعد غير المكتوبة التى اتبعها الأفراد فى سلوكهم أجيالًا متعاقبة حتى نشأ الإعتقاد لديهم أن هذه القواعد أصبحت ملزمة وأن مخالفها سيتعرض لجزاء الجماعة.

37 أمارة ، أحمد. 2009. شارع الطوق الشرقي: قانونية وآثار شارع الطوق الشرقي من منظور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. عيادة القدس لحقوق الإنسان- جامعة القدس وعيادة حقوق الإنسان الدولية- جامعة هارفرد. 36.

38 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول 2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit .

الصّحية، والخدمات التعليمية، رغم أنهم مطالبون بدفع الضرائب لسلطات الاحتلال،[39] وكل هذا النقص الكبير في تقديم الخدمات ليس نتيجة لبناء جدار الضمّ والتوسع فقط، وإنما هو سياسة إسرائيلية ممنهجة تتعمد إهمال الأحياء الفلسطينيّة في القدس؛ من أجل تهميش الوجود العربي وإنهائه، في المقابل لا تسمح سلطات الاحتلال لمؤسسات السّلطة الوطنية الفلسطينيّة بتقديم هذه الخدمات، مما يعني ترك السّكان بدون أي جهة حكومية أو مؤسسة رسمية مسؤولة عن تقديم الخدمات لهم، ويعتبر ذلك انتهاكًا واضحًا للقانون الدوليّ، وكذلك للقانون الإسرائيلي الساري في هذه المناطق.

وتعاني هذه المناطق من العديد من المشاكل الرئيسة المؤثرة في حياة السكان، ابتداءً بشبكات الشوارع والأزمات (انظر الملحق رقم 4) وعدم تنظيم البناء، والافتقار إلى عبّارات المياه - هذه المشكلة تتفاقم في فصل الشتاء – إلى جانب نقص المدارس وخدمات بلدية الاحتلال في القدس.[40]

يقول رئيس بلدية كفر عقب السابق» بسام مسودة»[41]: «إن المشكلة الأساسية تكمن في انقسام المنطقة الواحدة بين مقدسية وفلسطينية، فلا يوجد سلطة للبلدية على الأحياء المقدسية في المنطقة، والعكس صحيح، حتى أصبحت البلدية تلجأ لحل المشاكل بين المواطنين عن طريق العشائر والأصدقاء، كما باتت المشاكل تقسم بين الهيئات، إن كان لها صلاحية للتدخل فيها أم لا، متجاهلين أننا شعب واحد حتى ولو فرقنا لون الهوية».

وعبّر مسودة عن استيائه من كل المحاولات التي تقوم بها البلدية واللجان المحلية لتنظيم وتحسين الأوضاع داخل الأحياء؛ للتقليل من حالات الفساد التي تظهر فيها بشكل كبير، بداية من السلاح، ومرورًا بالمخدرات، والفلتان الأمني، وتشرد الأطفال بالشوارع، وقلة التنظيم، وغياب القانون، وغياب الوعي الأخلاقي لدى السكان.

وأضاف: «إن غياب الخلفية القانونية، ووجود لوائح وأنظمة صارمة تطبق في المنطقة، خلق صعوبة كبيرة في إمكانية ضبط السكان وإرشادهم نحو تحمل الآخرين، والتخفيف من حدة المشاكل والخصومات التي تنشأ بين السكان» ولفت الانتباه إلى أن هناك 60 – 70% من المباني السكنية في المنطقة فارغة، إذ يستأجرها أصحابها كعنوان لإثبات سكنهم في القدس، وإنهاء كافة معاملاتهم في مؤسسات الاحتلال سواء التأمين الوطني والصحي والإحصاء.[42]

الحياة الاجتماعية

حالت سياسة العزل والإغلاق دون الزيارات الاجتماعية، وعقّدت الزواج بين الفلسطينيين داخل الجدار وأهاليهم المقيمين خلفه، وعسّرت التواصل الاجتماعي على اختلاف أنواعه، وما تؤكده حالات الزواج بين الجانبين هو لجوء الأزواج من المنطقتين إلى السكن خارج منطقة القدس، حيث باتت كفر عقب هي المأوى لهم.

39 الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول 2017/7/5. http://www.grassrootsalquds.net/ar/communit .

40 الخطيب، نورا .كفر عقب خارج حدود القانون. الديار. تاريخ الوصول 7/8/ 2017. http://www.addiyar.com/ .

41 مسودة، بسام .2017. «حول وضع الخدمات في كفر عقب" . حاورته نجلاء أبو شلبك و ياسمين مسودة بتاريخ 2017/7/12.

42 مسودة، بسام .2017. «حول وضع الخدمات في كفر عقب" . حاورته نجلاء أبو شلبك و ياسمين مسودة بتاريخ 2017/7/12.

وقد اضطّر العديد من المقدسيين لتغيير أماكن سكنهم بما يتلاءم مع التزاماتهم وحاجاتهم الإنسانية؛ لمواءمة متطلبات قانون الدخول إلى إسرائيل، فالبعض ترك سكناه خارج الجدار لئلّا يخسر بيته في القدس، والبعض الآخر سكن في الضواحي ليكون قريبًا من عمله أو أقاربه، وهو ما يعني تشويه الحياة الاجتماعية التقليدية، وإجبار الفلسطينيين على إعادة تشكيلها، لتجنب أضرار السياسة الإسرائيلية التهويدية [43].

إن توسعنا في البحث في شأن مسألة البيوسياسية فإن ذلك يساعد في إلقاء الضوء على السيطرة العميقة على الحياة العائلية بتفصيلاتها ومساهمتها في تفكيك المجتمع، وذلك من خلال دراسة حالة كفر عقب، واستنادًا إلى السياسات الإسرائيلية والقيود المفروضة التي تغلغلت في الحياة العائلية الفلسطينية، وجدنا نوعًا خاصًا من «التنقل» في كفر عقب، حيث إن نموذج منع التنقل المفروض لم يكن جسديًا وبيروقراطيًا فحسب، بل تضمن أيضًا تنقلاً مفارقًا يتمثل في إجبار العائلات على الانتقال إلى مناطق مثل كفر عقب جرّاء ظروف قاهرة، واللافت في الأمر، أن العائلات نفسها هي التي تطبّق هذه السياسات بحثًا عن الاستمرار وقابلية الحياة[44].

43 عاصلة، فادي. 2011. جدار الفصل العنصري: خنق في الهوة وخلق للهوية. مجلة حوليات القدس، عدد 12، ص 91-92.

44 حمودة، دعاء وآخرون. 2016. ما وراء الحيّز المكاني: القدس الشرقية، كفر عقب، وسياسات المعاناة اليومية. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 108. 153

الفصل الثالث:
تصميم الدراسة

منهجية وأدوات الدراسة

اعتمد البحث المنهج الكيفي من خلال منهجية وصفية تحليلية، من خلال الملاحظة وتحليل المقابلات وربطها بالإطار النظري، وعمل مقارنة للصور الجوية لمنطقة كفر عقب قبل الجدار وبعد الجدار عام 2000.

مجتمع وعينة الدراسة

تم تحديد مجتمع الدراسة بكل المقيمين في منطقة كفر عقب والذين بلغ عددهم 100 ألف نسمة، واقتصرت عينة الدراسة على 15 مقابلة، وتم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث فئات كالآتي:

1. فئة السكان الأصلانيين في كفر عقب.
2. فئة الاشخاص الذين يحاولون الحصول على لم الشمل ويحققون متطلبات قانون الدخول إلى إسرائيل، أي الذين تأثروا أو هُجّروا بشكل مباشر أو غير مباشر.
3. فئة الأزواج الشابة.

إجراءات الدراسة

ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل البيانات، كما يلي :

1. الاطلاع على الدراسات والأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع.
2. تصميم أداوت الدراسة.
3. عرض أدوات الدراسة على مجموعة من المُحكّمين والتأكد من دقتها.
4. تطبيق أدوات الدراسة على أفراد عينة الدراسة، بعد الحصول على كتاب رسمي من مؤسسة الرؤيا الفلسطينية في القدس.
5. تم اجراء مقابلات عشوائية مع خمسة عشر مقيمًا ومقيمة في منطقة كفر عقب.
6. تم جمع بيانات أدوات الدراسة جميعها، ثم تفريغ استجابات المشاركين الخاصة بالمقابلات.
7. تحليل النتائج والبحث عن الأنماط والثيمات الوليدة، ومن ثم مناقشة هذه النتائج ومحاولة ربطها بالإطار النظري والدراسات ذات الصلة.
8. في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها، تم تقديم مقترحات وتوصيات.
9. إعداد ملخص نهائي للدراسة.

الفصل الرابع:
نتائج الدراسة

تم تقسيم المجتمع السكاني لمنطقة كفر عقب إلى ثلاث فئات رئيسة: الفئة الأولى وشملت السكان الأصلانيين ما بين التقسيم الإداري للضفة والقدس، والفئة الثانية تمثلت بالأشخاص الذين يحاولون الحصول على لم الشمل وتحقيق متطلبات قانون الدخول إلى إسرائيل، والفئة الثالثة تمثلت بالأزواج الشابة.

تبعًا لتحليل المقابلات التي أُجريت على عينة من سكان منطقة كفر عقب، أظهرت النتائج أن غالبية السكان الأصلانيين يعانون من سوء في الخدمات العامة، إذ أكدوا أن المياه لا تصل إلى المساكن إلا يوم واحد في الأسبوع، وأن البنية التحتية للشوارع معدمة فالشوارع بحاجة إلى ترميم، ومياه الصرف الصحي لا يتم تصريفها بشكل صحيح وصحي.

أما فيما يخص موضوع الأمن، فأجمعوا على انعدام الأمن بل هناك حالة من الفلتان الأمني، بسبب انعدام السيادة وعدم وجود استقرار، وانتشار المخدرات، والأسلحة غير المرخصة، وقيادة المركبات الخاصة بدون إجازة قيادة، بالإضافة للازدحام المروري الخانق وانعدام المساحات الخضراء المخصصة للعب الأطفال، مما أدى إلى تواجد الأطفال في الشوراع العامة وتعريض حيواتهم إلى خطر الدهس من قبل السيارات.

وأكدوا بأنه لا يوجد ترابط بين الجيران، والحياة الاجتماعية تكاد تكون معدمة مقارنة مع السابق أي قبل الازحام السكاني الخانق والتطاول العمراني في بناء الأبراج في كفر عقب، فقد أصبح في العمارة الواحدة ما يقارب من خمسين وحدة سكنية، الأمر الذي تولد عنه وجود مشاكل ونزاعات بين السكان، وفي ظل غياب القانون فإنه يتم اللجوء لحل هذه الإشكاليات عن طريق اللجان الشعبية ورجال الإصلاح، وأحيانًا عن طريق تنظيم فتح.

وقد وصف أحد المشاركين في المقابلات (ر،ع) وهو من فئة السكان الأصلانيين الوضع في كفر عقب كما يلي:

الناس أكثر شي تغيروا، صاروا كثار وسياراتهم كثار، ازدحام مروري، العلاقات الاجتماعية قلت جدا، ولا يوجد مناطق خضراء للعب الأطفال، الخدمات أصبحت أكثر سوءا، المشكلة سياسية، لأنّ إسرائيل تمنع السلطة تتدخل فينا ولا جهة مهتمة فينا، الي منتشر عنا تجارة السلاح وتجارة المخدرات والسيارات المشطوبة، إسرائيل لما بدها تنظف بتنظف بس على حسب رغبتها.

وفيما يخص فئة الأزواج الشابة فقد أظهرت النتائج بأنهم توافدوا إلى كفر عقب نتيجة لوجود عوامل قاهرة دفعتهم إلى ترك أماكن إقاماتهم في القدس، واعتبروا أنفسم بأنهم مهجرين تهجيرًا قسريًا، والسبب الرئيس في هجرتهم هو اقتصادي يتمثل في غلاء المعيشة في القدس وارتفاع أسعار الشقق، ومن وجهة نظرهم كان اللجوء إلى كفر عقب مجديًا إقتصاديًا إلى حد ما، فأسعار الشقق منخفضة أكثر، ومستوى المعيشة بشكل عام مرتبط باقتصاد السلطة الفلسطينية، لكن ظروف السكن إجمالاً سيئة في كفر عقب، فهي أشبه بالمخيمات إذ أن أبسط الخدمات من مياه وبنى تحتية غير متوفرة بشكل جيد، كما أن تعدد

الثقافات واختلاطها أدى إلى ظهور مجتمع لجوء خاص غير قادر على الاندماج، مما أدى إلى ظهور مشاكل ونزاعات بين السكان، هذه الخلافات يتم حلها بشكل عام عن طريق لجان الإصلاح، كذلك عبروا عن سوء التعليم في المدارس مقارنة مع المدارس الموجودة في القدس، وأنه لا يوجد رقابة على الأساتذة ولا على المناهج، ووجود اكتظاظ في المدارس والصفوف، ولا يوجد أي نشاطات لامنهجية لدى الطلبة، كذلك صرحوا بأن الجدار قد فصل كفر عقب عن محيطها المقدسي، بل أصبح الوصول إلى القدس أشبه بالسفر بسب وجود المعيقات من الحواجز ونقاط التفتيش والطرق الإلتفافية.

أما الفئة الأخيرة التي تم اختزالها بفئة لم الشمل والحفاظ على متطلبات قانون الدخول إلى إسرائيل، فالسبب في انتقالهم هو الحفاظ على بطاقات الإقامات لمقيمي القدس من خلال الحفاظ على متطلبات قانون الدخول إلى إسرائيل.

الفصل الخامس:
خلاصة وتوصيات

تحوّلت كفر عقب إلى ملجأ لثلاث فئات من الفلسطينيين: الأولى، هي المقيمين في القدس الذين لا يستطيعون شراء شقّة في مدينة القدس نفسها بسبب الغلاء وأزمة السكن، إذ تشير الإحصائيات إلى أن النمو السكانيّ في صفوف الفلسطينيين بالقدس يتطلّب بناء 1500 وحدة سكنيّة في العام، بينما بلدية الاحتلال تصادق على بناء نحو 400 وحدة فقط ، ما ينتج فجوة بقدر 1000 وحدة سكنية سنويّا، بحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة،[45] إذ أن هذه الفجوة تغلق أمام المقدسيّ إمكانية البناء القانونيّ رسميّا، بل وتفتح في المقابل نافذة في كفر عقب للبناء غير القانوني حيث لا رقابة ولا قانون، وبما أنّ مستوى المعيشة وأسعار البيوت يتبعان لمستوى معيشة الضفّة الغربيّة بحكم التواصل الجغرافي المفتوح معها والمغلق مع القدس، فإنّ التوجه إلى كفر عقب صار حلاً ، خاصة أنّ سكان القدس الفلسطينيين يملكون إقامة إسرائيلية دائمة لا جنسيّة، وهو ما يتطلب منهم إثبات سكنهم في القدس، وإلّا فإنهم سيفقدون الإقامة ويُهجّرون إلى الضفّة الغربيّة، فهم في كفر عقب يعيشون في الضفة الغربية إقتصاديّا وفي القدس قانونيّا، والاستعمار يوجههم إلى هذا الحل.

الفئة الثانية من الفلسطينيين التي تتوجه إلى كفر عقب، تتألف من الأزواج الشابة الذين يحمل أحدهما هوية فلسطينية والآخر بطاقة إقامة إسرائيلية، ويريدون الحصول على لم الشمل، إذ أنه حسب القانون الإسرائيلي، يجب على كل من يتقدّم بطلب لمّ شمل أن يثبت مكان إقامته في القدس، والسكن في كفر عقب يمنح الفلسطينيّ منهما إمكانيّة الوصول والسكن قانونيّا في القدس دون المرور بحواجز الاحتلال العسكرية التي تحتاج إلى تصاريح عبور.

تخلص الدراسة إلى ظهور فئة ثالثة من الوافدين إلى كفر عقب تتمثل بالفلسطينيين من سكان القدس والضفّة الغربية المطلوبين إلى القانون الإسرائيلي أو الفلسطيني، إذ يستطيعون السكن في هذه المنطقة التي لا تستطيع الشرطة الفلسطينية الدخول إليها بموجب اتفاقيات «أوسلو»، ولا تدخلها القوات الإسرائيلية إلّا لتنفيذ الاعتقالات السياسية بالعتاد والآلات العسكرية المصفّحة.

كفر عقب مجتمع جديد فرضته التقسيمات الاستعمارية بشقّيها المادّي المتمثل بجدار الفصل العنصريّ والحواجز العسكرية، والقانوني المتمثل ببطاقة الإقامة والمكانة القانونية للبلدة والسكان داخل المنظومة الاستعمارية، فالقرية التي حوصرت مادياً أصبحت في الوقت ذاته ملجأً للهروب من الواقع المعيشي الذي يفرضه الاستعمار على الفلسطينيين، أي أننا أمام حيّز ضيّق غير قابل للتوسّع بفعل الاستيطان والجدار، مقابل ارتفاع الطلب عليه، وهذا ما أنتج عمليّا طفرة معمارية واجتماعية، وتكونّا جديدًا للحيّزين الاجتماعي والعمراني من دون أي رقابة، ومن المهم الإشارة إلى أن بلدية الاحتلال في القدس لا تقوم بإجراء أي رقابة،

45 نابلسي، رازي. مخيّمات ما بعد أوسلو: كفر عقب نموذجاً. السفير العربي. تاريخ الوصول 2017/7/12. http://arabi.assafir.com/Article/5684.

ولا تقدّم أي خدمات للسكان، وذلك بذريعة أن موظفيها لا يستطيعون الدخول إلى كفر عقب بسبب الوضع الأمنيّ في المنطقة،[46] وقد أصبحت فعلياً خارج المشهد الاجتماعي، السياسي، والثقافي الفلسطيني، في هذا الظرف الاستعماري، أخذ المجتمع يتشكل دون أي ضوابط اجتماعية وقانونية في الوضع الطبيعي، فالمجتمع يمتثل إلى واحد من اثنين: إما العُرف الاجتماعي الذي تضبطه القيم والمثل الاجتماعية المتفق عليها، وإما الدولة بقيامها باحتكار السلطة والعنف وتطبيق القوانين المجتمعية المتفق عليها دستوريّا أو المفروضة منها، وفي الشطر الفلسطيني الطبيعي، تأخذ الحركة الوطنية المتمثلة بالكيان السياسي دور الدولة، ويتنظم المجتمع على أساس مجتمع مُقاوِم متكاتف.

في كفر عقب، نحن أمام إطار مختلف كليّا، فالدولة هي منظومة استعمارية تستهدف الأرض والإنسان وتُسبب الأزمة، أمّا المجتمع فهو تكوّن حديثًا كمجتمع «لجوء خاص» يفتقر إلى المُثل الموحّدة، وإلى «المخاتير» الذين يحدّدون ويضبطون المعايير الموحّدة، التي هُدمت كبنى اجتماعيّة بالموازاة مع هدم القرية وتحوّلها إلى مخيّم، بالمقابل وبالإضافة إلى انهيار المشروع الوطني المُقاوِم، فقد تحوّلت الحركة الوطنية الفلسطينية هي الأخرى من حركة تحرّر وطنيّ إلى مؤسسات دولة دون دولة، تتصرف كدولة دون سلطة فعلية، وأنتج هذا النسيج من العوامل في المحصّلة مجتمعًا تنخره الجريمة ويتفشّى فيه العنف، أي أن المحدِّد الوحيد لمعنى الضابط المجـتمعي يبقى الخوف من ارتكاب الجريمة، وهو في هذه الحالة، خوف من قوّة الفرد الآخر أو العائلة الأخرى.

توصي هذه الدراسة بضرورة توجه المقيمين في كفر عقب إلى بلدية الاحتلال؛ لمطالبتها بالقيام بدورها المفترض أن تقوم به، على أن لا يقتصر هذا التوجه على الجماعات والمؤسسات، بل يجب أن يكون توجها فرديا مستمرا، ليصبح هناك مطلب جماهيري من قبل السكان كأفراد وكجماعة، وذلك من خلال بناء حملات ضغط ومناصرة، تهدف إلى زيادة الوعي لدى السكان بحقوقهم التي يمكن أن يطالبوا بها بلدية الاحتلال، كجزء من حقهم كمواطنين يعيشون في منطقة تحت السيادة الإسرائيلية المحتلة، ولاحقًا ممكن أن ينظموا أنفسهم من خلال التوقيع على لوائح تحتوي على مطالب مباشرة لبلدية الاحتلال، تطالب بتحسين الخدمات المتردية والمنعدمة في منطقة كفر عقب.

46 نابلسي، رازي. مخيّمات ما بعد أوسلو: كفر عقب نموذجاً. السفير العربي. تاريخ الوصول 2017/7/12. http://arabi.assafir.com/Article/5684.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- اتفاقية جنيف الرابعة. 1949. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm.
- أجامبين، جورجيو. 2015. **حالة الاستثناء- الانسان الحرام**. مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة.
- الأسعد، أنس. 2014. **المدينة وما وراءها، نظرة في انتفاضات المدن**. صحيفة العرب. تاريخ الوصول 2017/7/10. http://alarab.co.uk/?id=16079
- إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية: المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993). 1993. مجلة الدراسات الفلسطينية، 4، (16).
- أمارة، أحمد. 2009. شارع الطوق الشرقي: قانونية وآثار شارع الطوق الشرقي من منظور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. عيادة القدس لحقوق الإنسان- جامعة القدس وعيادة حقوق الإنسان الدولية- جامعة هارفرد.
- الجذور الشعبية المقدسية، أحياء وقرى القدس، كفر عقب. تاريخ الوصول2017/7/5. .http://www grassrootsalquds.net/ar/communit .
- جمعة، جمال. 2010. جدار الفصل العنصري و»الاستيطان السياحي» في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهويد القدس. **مجلة حوليات القدس**، عدد 9.
- حمودة، دعاء وآخرون. 2016. ما وراء الحيّز المكاني: القدس الشرقية، كفر عقب، وسياسات المعاناة اليومية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع 108.
- الخطيب، نورا .كفر عقب خارج حدود القانون. الديار. تاريخ الوصول 8/7/ 2017. http://www.addiyar.com/.
- السياسة الإسرائيلية إزاء أهالي القدس. 2011. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا. http://info. wafa.ps/atemplate.aspx?id=3578.
- عاصلة، فادي. 2011. جدار الفصل العنصري: خنق في الهوة وخلق للهوية. **مجلة حوليات القدس**، عدد 12.
- عواودة، وديع. 2016.عدد سكان القدس زاد عشرة أضعاف منذ 1948. القدس العربي. تاريخ الوصول 2017/6/10. http://www.alquds.co.uk/?p=545767 .
- » فلسطينيون عالقون في أرض القدس الحرام»، موقع الإذاعة الوطنية العامّة، 2010. تاريخ الوصول 2017/7/11.
- ملف محكمة العدل العليا 09/6505 – **لجنة الاستئنافات في منطقة يهودا والسامرة، استئنافات 13 / 56 ، 13 / 6** بركات وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين.
- نابلسي، رازي. مخيّمات ما بعد أوسلو: كفر عقب نموذجاً. السفير العربي. تاريخ الوصول 2017/7/12. http:// arabi.assafir.com/Article/5684.
- هلال ، جميل ، والسقا، أباهر. 2015. قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب. مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت.
- يعقوب، نصر وآخرون. 2016. تقييم الاحتياجات الأساسية « كفر عقب «. الملتقى الفكري العربي.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Lorenzo Veracini, 2010.Settler Colonialism: A Theoretical Overview (palgrave macmillanm).
- Wolf, Patrick. 2006. Settler Colonialism and the Elimination of the Native. Journal of genocide research, 8(4).

الملاحق

ملحق رقم 1: تضاعف حدود القدس الشرقية قبل وبعد عام 1967

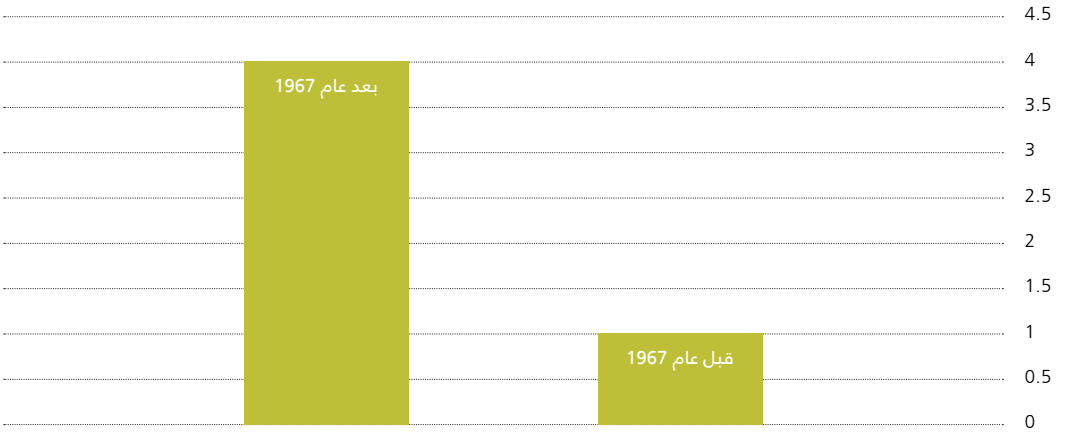

ملحق رقم 2: خريطة كفر عقب بالنسبة للجدار

ملحق رقم 3: **تردي الخدمات في كفر عقب**

ملحق رقم 4: **الأزمات في كفر عقب**

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية

ش. الرشيد, عمارة الغرفة التجارية، الطابق الخامس, القدس

هاتف: 02-6285080 | info@palvision.ps | www.palvision.ps